مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس

مناقشة مشروع القرار الخاص بإنشاء الوحدة التنفيذية لصيانة وترميم العاصمة صنعاء

التشديد على تنفيذ الإجراءات الخاصة بتطبيق قانون ضريبة المبيعات

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي عدداً من المواضيع المدرجة في جدول أعماله، منها مشروع القرار المقدم من وزير الدولة أمين العاصمة بخصوص إنشاء الوحدة التنفيذية لصيانة وترميم العاصمة صنعاء.

ويهدف القرار إيجاد جهاز إداري وفني متخصص وقادر على القيام بتنفيذ أعمال الصيانة والترميم للمرافق والمباني والمنشآت العامة بالعاصمة صنعاء ، يتسم بالمرونة والسرعة التي تتناسب مع طبيعة تلك الأعمال، ويؤدي إلى ترشيد الإنفاق على أعمال الصيانة والترميم، حيث ستتولى الوحدة المقترح إنشاؤها مجموعة من المهام منها صيانة وترميم الميادين والشوارع الاسفلتية والطرق المرصوفة والأرصفة والجزر الوسطية والمرافق العامة كالأسواق والمواقف والحدائق وغيرها، فضلا عن توفير قاعدة بيانات متكاملة عن حالة الشوارع والطرق والساحات المرصوفة على مستوى العاصمة وإسقاطها على خرائط بحسب مستوياتها وتحديد أولويات تنفيذ أعمال الصيانة لها ونوعها وكلفتها ومن ثم وضع البرامج الزمنية المناسبة لتنفيذها .

اجتماع مجلس الوزراء أمس

وأحال المجلس المشروع إلى لجنة وزارية للدراسة من النواحي الفنية والبشرية والمادية والرفع بالنتائج للمناقشة واتخاذ القرار المناسب .

واطلع المجلس على تقرير وزير المالية حول الإجراءات الخاصة بتطبيق قانون ضريبة المبيعات .. وشدد بهذا الخصوص على التطبيق المتكامل لهذا القانون والتزام جميع الجهات الخاضعة لأحكامه بالتنفيذ وفقا لنصوص القانون.

وحمل المجلس وزارة المالية ومصلحة الضرائب كامل المسؤولية عن تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتخلفين والمتقاعسين عن التطبيق أو الالتزام بما ورد في هذا القانون.

ووجه المجلس الأجهزة المعنية الالتزام بالتعاون مع الوزارة والمصلحة في عملية تطبيق القانون.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير النقل بشأن مستوى تنفيذ مدونة سلوك جيبوتي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في منطقة غرب المحيط الهندي وخليج عدن وإنشاء مركز صنعاء الإقليمي لتبادل المعلومات حول مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن.

واطلع المجلس على تقرير وزير التربية والتعليم عن سير امتحانات الشهادات العامة الأساسية والثانوية للعام الدراسي 2009 /2010م وذلك حتى يوم أمس الأول الاثنين، والذي أوضح أن التقارير الامتحانية لمكاتب التربية في المحافظات وأمانة العاصمة واللجان الإشرافية تشير إلى أن العملية الامتحانية تسير بشكل عام بصورة جيدة رغم وجود بعض الإشكاليات والصعوبات التي تعترض سير الامتحانات والتي تعتبر انعكاسا لمجمل الظروف والعوامل التي تؤثر وتتأثر بها عملية الامتحانات .

وأكد أن الاختلالات التي يتم رصدها تعتبر ضئيلة بالنظر إلى حجم هذه العملية الامتحانية ..مبرزاً حرص الوزارة من خلال الإعداد والتجهيز للامتحانات العامة على توفير أفضل الشروط التنظيمية لكي يؤدي الطلاب والطالبات امتحاناتهم بهدوء وسكينة في أجواء ملائمة.

ولفت التقرير إلى الأحداث والقضايا الامتحانية المختلفة.. مؤكداً أنه يتم التعامل معها من خلال اللجان الامتحانية الميدانية إما إداريا وفق الضوابط والتعليمات التي تحددها اللوائح والأنظمة أو إحالتها إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية بشأنها .

وعبر المجلس عن تقديره للجهود المبذولة من قبل الوزارة ومكاتبها في المحافظات لإدارة العملية الامتحانية والتصدي للتصرفات اللامسؤولة التي تحاول التشويش على سير الامتحانات ..مشدداً على ضرورة تعزيز الأجواء الايجابية لسير هذه العملية والتصدي الحازم لجميع الأعمال والتصرفات الهادفة الإساءة إلى هذه العملية المهمة في واقع ومستقبل الطلبة والمجتمع بشكل عام.

واطلع المجلس على تقرير وزير الداخلية بشأن الجرائم الجنائية والحوادث المرورية والحوادث الأخرى المبلغ عنها في عموم محافظات الجمهورية خلال الفترة من 22 حتى 28 يونيو الجاري، وما أسفرت عنه جهود أجهزة الشرطة من تحريات ودوريات وحملات تفتيش للقبض على عدد من المتهمين في تلك الجرائم .. مؤكداً أن نسبة القضايا المضبوطة خلال هذه الفترة بلغت 93,8 بالمائة.

وقد أشاد المجلس بالجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية والشرطوية في التصدي للجريمة بكل أنواعها وحماية المجتمع من شرورها وتكريس أجواء الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير الإعلام حول مشاركته في فعاليات المؤتمر الدولي بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لميلاد الأديب اليمني الكبير علي أحمد باكثير الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 1 إ لى 4 يونيو الجاري.

الإشادة بجهود الأجهزة الأمنية والشرطوية في التصدي للجريمة

مجلس الشورى يختتم مناقشاته لموضوع مشاريع مياه الريف

التشديد على إشراك الفعاليات المحلية في المناطق الريفية أثناء تنفيذ المشاريع وبعدها

جانب من اعضاء مجلس الشورى

عبدالغني يترأس اجتماعاً لمجلس الشورى

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع مشاريع مياه الريف في الجلسة التي عقدها يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وفي الجلسة أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للموضوع في ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة، أجمعوا خلالها على الدور الرائد الذي تؤديه الهيئة العامة لمياه الريف، والمستند إلى منهجية علمية شكلت إطاراً مثالياً وشفافا لدراسة وتقييم احتياجات المستهدفين من مشاريع المياه، وتنفيذ هذه المشاريع.

وأشادوا بالإستراتيجية التي تستند إليها برامج الهيئة، بما تحفل به من منطلقات وأهداف تنسجم مع خطة التنمية الخمسية للتخفيف من الفقر، ومع أهداف الألفية العالمية.

ودعوا إلى تعميم هذه المنهجية في مختلف مؤسسات ومرافق الدولة بهدف تعميم إسهاماتها في خدمة المواطنين، وتعميم العوائد المتوخاة من الدور الخدماتي والتنموي لهذه المؤسسات والمرافق، استفادة من الإمكانيات التقنية المتاحة.

ولفتت المناقشات إلى الممارسات التي ما تزال تشكل عائقاً أمام تحقيق الإدارة السليمة للمورد المائي في البلاد وفي المقدمة منها الحفر العشوائي، داعين في هذا السياق إلى تبني سياسات فعالة من الجهات المعنية بإدارة المورد المائي للحد من هذه الظاهرة التي تهدد المتاح من موارد البلاد المائية بالنضوب.

وشددت المناقشات على أهمية التوجه نحو إشراك الفعاليات المحلية في إدارة مشاريع مياه الشرب في المناطق الريفية خلال مرحلة التنفيذ وفي مرحلة ما بعد التنفيذ، وتأكيد الدور المهم للسلطة المحلية باعتبارها الشريك الأساسي في تقرير احتياجات السكان من مياه الشرب وتسهيل تنفيذ المشاريع، بما يحقق هدف استدامة هذه المشاريع.

وطالب أعضاء المجلس بإنهاء ما اعتبروه تعدداً في الجهات المشرفة على المورد المائي، كما طالبوا بضرورة إجراء دراسة شاملة للوضع المائي بهدف الخروج بإستراتيجية للمستقبل، يكون من أهم مخرجات تحقيق إدارة كفوءة وفعالة للمورد المائي المتاح، والأخذ بعين الاعتبار التحديات المرتبطة بهذا المورد باعتباره من الموارد غير المتجددة.

ولفت أعضاء المجلس إلى أهمية بقاء دور الهيئة الرقابي فيما يخص المشاريع المنفذة، بما يعزز خطة الشراكة مع المجتمع المحلي والتأكد من استدامة تشغيل المشاريع للفائدة الجمعية للسكان.

وتحدث أمام مجلس الشورى وزير المياه والبيئة المهندس عبد الرحمن فضل الإرياني، ورئيس الهيئة العامة لمياه الريف، علي محمد الصريمي، وأمين عام المجلس المحلي لمحافظة الضالع محمد غالب العتابي.

وقد أعاد وزير المياه والبيئة التأكيد على المستوى الممتاز الذي بلغته خدمات الهيئة العامة لمياه الريف، والحاجة إلى تعاون مختلف الأطراف من أجل إنجاح دورها.

وشدد على قضية إدارة المورد المائي باعتبارها قضية مفصلية، داعياً في هذا الصدد إلى ضرورة تحديد المسئوليات بوضوح فيما يخص إدارة المورد المائي، من المنطلق اليقين بأن المياه ثروة وطنية غير متجددة، وهو ما يتحقق من خلال إنشاء وزارة للموارد المائية تهتم بتحصيص استخدام المياه ولا تكون أحد الأطراف المستخدمة لهذا المورد.

وفيما يخص ظاهرة الحفر العشوائي أوضح وزير المياه والبيئة أن هذه الإشكالية تشكل تحدياً كبيراً ما يقتضي التفكير بجدية في مقترح إنشاء مؤسسة وطنية للحفر.

من جانبه قدم رئيس الهيئة العامة لمياه الريف ردوداً على مجمل الاستفسارات والملاحظات التي وردت في مناقشات الأعضاء.

وقدم أمين محلي الضالع استعراض للإشكاليات التي تواجهها المحافظة، التي تفتقر إلى حوض مائي، وما تشكله ظاهرة الحفر العشوائي من تحد حقيقي على مورد المياه في المحافظة، في ظل غياب أية آلية ذات فاعلية يمكنها السيطرة على هذه الظاهرة وإنهاؤها.. داعياً في هذا السياق إلى أهمية نزول لجنة من مجلس الشورى إلى المحافظات لدراسة الوضع المائي والإحاطة بكافة المشكلات التي يواجهها هذا المورد.

وقرر مجلس الشورى في ختام مناقشاته تشكيل لجنة من رئيس وأعضاء اللجنة المختصة بالمجلس وممثلين عن وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لمياه الريف، ووزارة الزراعة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة وكيل وزارة المياه والبيئة لقطاع المياه عادل يحيى الحداد ومدير مشروع المياه والصرف الصحي ناصر محمد العشاوي، والأستاذ بقسم الاجتماع في جامعة صنعاء الدكتور حمود العودي، والكاتب الصحفي المتخصص في شئون المياه محمد عبد الماجد العريقي والمدير التنفيذي لمركز الدراسات التاريخية والإستراتيجية (منارات) عبد الرحمن العلفي، وعدد من المعنيين في الجهات ذات العلاقة.

بدء ورشة عمل لإعلاميي حضرموت حول مخاطر الزواج المبكر

سيؤن /خالد بن عمور:

بدأت صباح أمس بمدينة سيؤن فعاليات ورشة العمل الخاصة بتنمية المعارف حول مخاطر الزواج المبكر والتي ينظمها البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام بالتعاون مع منظمة (أكسفام) برنامج السن الآمنة للزواج.

ويتلقى عشرون مشاركا ومشاركة من إعلاميي محافظة حضرموت على مدى ثلاثة أيام محاضرات نظرية في مجال التوعية بمخاطر الزواج المبكر وكيفية عكسها في رسائل إعلامية توعوية من شانها الحد من آثار هذه الظاهرة.

وفي افتتاح الورشة ألقى وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير كلمه أكد فيها أهمية عقد مثل هذه الورش الهادفة لتنمية مدارك المشاركين والمجتمع بمخاطر الزواج المبكر، مشيداً بالدور التنويري لإذاعتي سيؤن المكلا في مجال توعية المجتمع بمخاطر الزواج المبكر، مضيفاً أنه أمام الإعلاميين الكثير من المهام من اجل توسعة وتنمية مداركهم في كثير من الجوانب العلمية والثقافية والاجتماعية والتنموية البشرية حتى يوصل الإعلامي رسالته الإعلامية إلى كل أبناء الوطن خاصة وان الوطن يعيش انجازات تنموية وخدمية كبيرة في كافة المجالات بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية.

ودعا المشاركين في الورشة إلى استيعاب المعارف العلمية التي سيتلقونها خلال أيام الورشة على أسس منهجية وعكسها في رسائل إعلامية توعوية من شانها الحد من اثار هذه الظاهرة.

من جانبها أوضحت الأخت فتحية عبد الواسع وكيل أمانة العاصمة لشؤون القانونية رئيسة البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام لـ(14اكتوبر) أن الهدف من انعقاد هذه الورشة التعرف على مخاطر الزواج المبكر والتي تنعكس بالسلب على الطفلة الفتاة، إضافة إلى أن يكون الإعلاميون هم الشريحة القادرة على عكس قضايا المجتمع من خلال تبني رسائل إعلامية ايجابية ومقنعة وبسيطة في وسائلهم .

وأشارت إلى أن تحقيق أهداف هذه الورشة يأتي من خلال ما يتلقى المشاركون من معلومات في الجانب النفسي والاجتماعي والثقافي والصحي والمخاطر التي يمكن أن تنتج جراء زواج صغيرات السن.

عمير يلقي كلمة في افتتاح الورشة

جانب من المشاركين في الور شة

البحرية اليمنية تحبط عملية قرصنة قرب جزيرة ميون

الحديدة/ متابعات:

أحبط فريق أمني من أفراد القوات البحرية محاولة قراصنة صومال الاستيلاء على سفينة تجارية أمام جزيرة ميون.

وقالت شرطة خفر السواحل بقطاع خليج عدن: إن القراصنة الصومال هاجموا السفينة التجارية من على متن 4 زوارق وحاولوا محاصرة السفينة وإجبارها على الاستسلام، موضحة أن الفريق الأمني المكلف بحماية السفينة أشتبك مع القراصنة الصومال وأجبر القراصنة على الفرار دون أن يصاب أي منهم بأذى وكذلك طاقم السفينة، مشيرة إلى أن السفينة التجارية واصلت رحلتها بسلام في اتجاه ميناء الحديدة .

الجدير بالإشارة إليه إن فريق حماية من خفر السواحل كان قد أحبط خلال الأيام القليلة الماضية محاولة قراصنة صومال الاستيلاء على يخت بحري عند منطقة باب المندب كان متوجها إلى ميناء الصليف .